

## واشنطن تدرس تخفيف الضغط المالي عن طهران دون رفع العقوبات

المحدث باسم الخارجية الأميركية قال إن واشنطن ترى أنه "من المبكر جدا الموافقة على هذا الاقتراح".

ويأتي هذا فيما أفادت مصادر إعلامية السبت بأن إدارة بايدن تدرس طريقة للتخفيف من الضغط المالي على إيران دون رفع العقوبات الاقتصادية عنها بما في ذلك العقوبات على قطاع النفط الحيوي.

كما ذكرت وكالة بلومبيرغ نقلا عن 4 مصادر مطلعة، أن أحد خيارات الحكومة الأميركية في هذا الصدد هو دعم قرض من صندوق النقد الدولي لإيران من أجل المساعدة على مواجهة التحديات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا.

وبحسب هذه المصادر المطلعة، فإن الخيار الآخر الذي تدرسه حكومة بايدن هو التخفيف من العقوبات التي تمنع وصول المساعدات الدولية إلى إيران في مجال جائحة كورونا.



جين ساكي

الكرة الآن في ملعب إيران للوفاء بالتزاماتها النووية

وهناك خيار آخر وهو أن يوقع بايدن أمرا تنفيذيا لإلغاء قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي. لكن وفقا لهذه المصادر المطلعة، فإن الإغفاء الإيراني في الأسواق الدولية لم يتطوّر النظر فيه بجدية من قبل الحكومة الأميركية.

وقد عقد مجلس الأمن القومي الأميركي، الجمعة، اجتماعا لبحث قضايا الشرق الأوسط بالتركيز على إيران، لكن المتحدث باسم البيت الأبيض، جين ساكي، أكدت على توتر أن الاجتماع لم يتضمن "أي تصريحات سياسية".

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض في مؤتمر صحفي إنه إذا عادت إيران إلى التزاماتها في الاتفاق النووي، فإن ذلك سيمهد الطريق لاتفاق "أطول وأقوى". وشددت على أن "الكرة في ملعب إيران للوفاء بالتزاماتها".

ومن المرجح أن توافق الولايات المتحدة على منح صندوق النقد الدولي قرضا لإيران، حيث قال جيهان أزغور، مدير منظمة منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مؤخرا، إنه على الرغم من مرور ما يقرب من عام على تقديم إيران طلبا لقرض بقيمة 5 مليارات دولار، فلا يزال هذا الطلب قيد المراجعة.

وكان المسؤولون في الإدارة الأميركية السابقة، الذين عارضوا منح هذا القرض، يؤكدون على أن طهران ستستنفق الأموال على مبيعاتها في الشرق الأوسط بدلا من مكافحة فيروس كورونا.

ذَكَرت وكالة بلومبيرغ أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تدرس التخفيف من الضغط المالي عن إيران دون رفع العقوبات الرئيسية، في وقت أكد فيه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي الأحد أن إيران لن تستأنف التزاماتها بموجب الاتفاق النووي قبل رفع جميع العقوبات الاقتصادية.

وتحاول طهران عبر خفض التزاماتها النووية ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم مرارا، لسي ذراع واشنطن والضغط عليها لدفعها نحو التراجع عن العقوبات والتخفيف من الضغوط التي وضعت اقتصاد إيران على حافة الانهيار، فيما يلعب النظام الإيراني آخر أوراقه للتحرر من مقصلة العقوبات الأميركية.

وقال خامنئي في كلمة متلفزة أثناء استقباله قادة القوة الجوية للجيش "إذا أرادوا عودة إيران إلى التزامات الاتفاق النووي، على الولايات المتحدة أن ترفع العقوبات بشكل كامل، وليس فقط بالكلام أو على الورق".

وأضاف أنه بعد ذلك "سنتحقق لتسعى بان العقوبات رفعت فعلا، وبعدها سنعود إلى التزاماتنا بموجب الاتفاق" المعروف باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة".

وتوصلت إيران والقوى الست الكبرى (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا، والصين) إلى اتفاق حول برنامجها النووي في العام 2015.

واتساح الاتفاق رفع جزء كبير من العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على الجمهورية الإسلامية، مقابل خفض أنشطتها النووية وضمان القوى الكبرى من أن طهران لا تسعى إلى تطوير سلاح نووي. لكن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قرر في العام 2018 سحب بلاده بشكل أحادي من الاتفاق، وأعاد فرض عقوبات اقتصادية قاسية على طهران.

وأبدت إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن رغبتها في العودة إلى الاتفاق، لكنها اشترطت أن تسبق ذلك عودة إيران إلى احترام كل التزاماتها. في المقابل، شددت طهران على أن الأولوية بالنسبة إليها هي رفع العقوبات.

وكانت إيران قد بدأت بعد نحو عام من الانسحاب الأميركي، بالتراجع تدريجيا عن غالبية الموجبات الأساسية لاتفاق فيينا. وأكدت الجمهورية الإسلامية استعدادها للعودة إلى هذه الالتزامات، لكن بشرط التزام الأطراف الآخرين في الاتفاق بتعهداتهم.

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف دعا مؤخرا، الاتحاد الأوروبي إلى التوسط بين بلاده والولايات المتحدة لإنقاذ الاتفاق، لكن

## الإسلاموفوبيا ورقة أردوغان لتدعيم أجنداته الداخلية والخارجية

سياسات تركيا تساهم في تكريس الرهاب من المسلمين



الإسلاموفوبيا يغذيها الإسلام السياسي

كراهية "ضد الإسلام وشكك في صحته العقلية".

وتساهم مزاعم تركيا بمحاربة ظاهرة الإسلاموفوبيا في زيادة التحريض على الجاليات المسلمة في الغرب بطريقة غير مباشرة، ما يدفع بعض أبناء تلك الجاليات إلى التوقع والانعزال على أنفسهم والابتعاد عن محيطهم الأوروبي ويخلق حالة من الإغتراب لديهم، بحيث يتم تصويرهم وكأنهم أتباع لأردوغان وسياساته الإسلامية.

ودعم أنقرة لتيارات الإسلام السياسي جعل الفكر الديني المتطرف ينفذ إلى شباب الجاليات المسلمة في أوروبا، فخيروا الانعزال عن المجتمعات الأوروبية الحاضنة ورفضوا الاندماج، وهو ما دفع إلى خلق حاجز بين الشباب المسلمين وبقية المجتمعات.

وأدت الهجمات الإرهابية التي يقوم بها شباب مسلمون استقطبوا من التيارات الجهادية بعد تغلغل الفكر المتطرف داخل عقولهم، إلى صعود اليمين المتطرف الذي رفع شعار معاداة الأجانب وخاصة المسلمين.

وظاهرة الإسلاموفوبيا، وإن أصبحت مقلقة مع تزايد الهجمات ضد المسلمين في الغرب، إلا أن محللين يرون أن أنقرة تستغل تنامي هذه الظاهرة في إطار سياستها مع أوروبا والتي عرفت توترا رغم محاولات التقارب الأخيرة.

عن دعوات التحالف الحاكم لإذلال تغييرات على قوانين الانتخابات تضع قيودا كبيرة على أحزاب المعارضة وإمكانية تمثيلها في البرلمان القادم.

وأما خارجيا، يقول مراقبون إن أردوغان ساهم خلال السنوات الأخيرة عبر سياساته التحريضية في تفاقم ظاهرة الإسلاموفوبيا في الغرب بدل تطويقها، حيث كرز أكثر من مرة أن "الوقت قد حان لقول كفى للإسلاموفوبيا، ومعاداة الأجانب، المتصاعدة بتأثير من المنصات الرقمية ووسائل الإعلام".

ويشير هؤلاء إلى أن أردوغان يستمر في الإسلاموفوبيا، ويوظف الأمر لخدمته الشخصية، ويجهد لتوظيف المواقف التي يرفع فيها شعار "مكافحة الإسلاموفوبيا" ويحاول تطويعه سياسيا لمصلحته، بحيث يكون المراد منه محاربة من ينتقد سياسات حكومته، أو يعترض لها بقول أو فعل، ويقوم بتحويله إلى أداة للرد على الخصوم.

والعام الماضي أوجع أردوغان النزاع مع فرنسا في خضم توتر دبلوماسي مرتبط خصوصا بخلافات حول سوريا وليبيا وشرق المتوسط، عندما دعا إلى مقاطعة المنتجات الفرنسية متهمًا نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون بأنه لديه "رهاب الإسلام" بسبب دفاعه عن حق نشر رسوم كاريكاتورية تظهر النبي محمد. وأنهم ماكرون بقيادة "حملة

النظر عمًا تثيره من حساسيات، وما تتسبب به من شروخ وانقسامات في المجتمعات.

وحاول أردوغان استغلال مجزرة نيوزيلندا في حملته الانتخابية للانتخابات البلدية التي أجريت في تركيا في 31 مارس 2019، وخسر فيها حزبه السيطرة على المدن الكبرى، إسطنبول وأنقرة وإزمير وغيرها من المدن. وأنهم بتأجيل مشاعر الكراهية من خلال عرض فيديو المجزرة بضع مرات في تجمعاته الانتخابية، ما أثار استنكار الحكومة النيوزيلندية التي طالبت بالكف عن ذلك. وأظهر استطلاع للرأي أخيرا أن تحالف الأمة التركي المعارض يتقدم على التحالف الحاكم لأردوغان بأكثر من 8 في المئة.

ووجدت استطلاعات الرأي في شركة متروبول ومقرها أنقرة، أن أصوات تحالف الأمة ارتفعت إلى 48.3 في المئة، بينما بلغت أصوات تحالف الشعب، الذي يتألف أساسا من حزب العدالة والتنمية الحاكم وحليفه اليميني المتطرف حزب الحركة القومية نسبة 39.6 في المئة.

ومن المقرر إجراء الانتخابات العامة القادمة في تركيا عام 2023، لكن العديد من المؤشرات برزت حول احتمال إجراء انتخابات مبكرة، منها الاقتصاد المتعثر في البلاد، وتشكيل أحزاب منافسة جديدة من قبل شخصيات بارزة، فضلا

مع تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم وتنامي عزلة تركيا دوليا بسبب أحداثها التوسعية ومطامع الهيمنة، لجأ الرئيس رجب طيب أردوغان كعادته إلى الخوض في المقدسات والنزعات الدينية عله يتدارك بعض ما فاتته.

أنقرة - عاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تدوير سجال الإسلاموفوبيا، في وقت تزايدت فيه عزلة الدولة وتآكلت فيه شعبية حزبه العدالة والتنمية داخليا.

وقال أردوغان السبت السبت خلال برنامج استقبال لوفد من اتحاد الديمقراطيين الدوليين بإسطنبول، إن العالم الغربي مستمر في عدم اتخاذ التدابير لمواجهة "التهديد المتنامي في معاداة الإسلام". ولف إلى أن "المسلمين يتعرضون لضغوط عبر مشاريع مثل الإسلام الأوروبي والفرنسي والنمساوي". وأوضح أن هذه المشاريع التي يتم إعدادها تحت غطاء محاربة التطرف تهدف "إلى قطع روابط المسلمين الأوروبيين مع وأوطانهم الأم وأمتهم الإسلامية".

ويعمل الرئيس التركي على التوظيف السياسي لما يسميه بظاهرة معاداة الإسلام في الغرب، لأهداف سياسية داخلية وأخرى متعلقة بأجنداته الخارجية.

وتستهدف إعادة تدوير أردوغان لسجال الإسلاموفوبيا في الداخل الخزان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم الأخذ في التآكل، وذلك من خلال تقديم نفسه كراع للإسلام والمسلمين في العالم، في حين أن ذلك لا يبدو كونه حلقة في سلسلة استخدامه الدين لغايات سياسية مبيّنة بحسب مراقبين.



رجب طيب أردوغان

مشاريع الإسلام الأوروبي تهدف إلى قطع روابط المسلمين بأمتهم

وتواصل حكومة أردوغان اتخاذ الإسلاموفوبيا أداة من أجل حشد الجوع من حولها في الاستحقاقات الانتخابية، بحيث تكون تغذية مشاعر الكراهية ضد الآخرين بزعم معاداة الإسلاموفوبيا، لعبة تكشف عن مدى الاستغلال الذي تمارسه من أجل تمرير مصالحها والوصول إلى غاياتها، بغض

## حقوق الأقليات الجنسية محور مهم في دبلوماسية بايدن

نحو تعيين مبعوث أميركي خاص بالدفاع عن «مجتمع الميم»

وكان وزير خارجيته مايك بومبيو مسجحا إيجابيا متشددًا لم يخف يوما معارضته لزواج المثليين. وقد أشار منتقدوه إلى تصريحات سابقة له يربط فيها المثلية الجنسية بـ"الشذوذ".



جو بايدن

جميع البشر يجب أن يُعاملوا باحترام بغض النظر عن هم ومن يحبون

ووضع بومبيو حدا لمنح تاشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة لشركاء دبلوماسيين أجانب مثليين ومنع السفارات الأميركية في الخارج من رفع علم قوس قزح خلال أيام المسيرة السنوية للمثليين.

وشدّد المحافظ المتشدد أيضا على الدفاع عن "حقوق غير قابلة للتصرف"، وهي صيغة مثيرة للجدل تتسد بها الكثير من الجمعيات وتعتبرها طريقة لتضييق هامش حقوق الإنسان من خلال الاستناد إلى تفسير ديني، خصوصا على حساب حقوق الأقليات الجنسية.

التفضيلي لأوغندا وغامبيا ردا على قوانين تعاقب المثليين بالسجن. إلا أن هذا الخط المتشدد الذي انتهجه أوباما دفع دولا أخرى على غرار نيجيريا إلى تبني قوانين صارمة خاصة بها.

ورغم ذلك فإن التقدم المحرز ملموس، حتى ولو أنه بطيء. فقد أصبحت العلاقات المثلية حاليا قانونية في قرابة ثلثي دول العالم، ويات 28 دولة من بينها تسمح بزواج شخصين من نفس الجنس، بحسب المنظمة الدولية للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية.

ويعتبر الأستاذ في جامعة أوكسيدنتال كوليدج في كاليفورنيا فيليب أيوب أنه ينبغي السماح للمثليين المحلين بتقرير كيفية قيادة معركتهم. ويشرح هذا الباحث أن "البعض يقولون إنه من المبكر جدا الخروج تماما من الظل لأن ذلك قد يزيد مستوى العنف على مجتمعهم". ويضيف "هذا النوع من السياسة لا يمكن أن يُفرض من جانب السلطة، ينبغي أن يحصل بالشراكة مع المجتمع المدني في كل بلد".

ولم يكنف ترامب بعدم الدفاع عن هذه القضية، إنما تراجع عن حقوق مكتسبة لأفراد مجتمع الميم في الولايات المتحدة.

وقال المسؤول الكبير في الخارجية الأميركية "شعارنا هو دائما الاستماع إلى الناشطين والعمل معهم للأخذ برأيهم حول كيفية المضي قدما"، متعهدا بمقارنته لكل حالة على حدة.

وقد تكون الدروس المستخلصة من ولاية أوباما مفيدة بالنسبة إلى إدارة بايدن. إذ إن الرئيس الديمقراطي الأسبق قطع المساعدة أو ألغى الوضع التجاري



المثليون بين تعاليم الدين وأجندات السياسة

عدة، تمويلها للمنظمات غير الحكومية. إلا أنها حذرت من أن الدعم الأميركي لتحقيق نتائج على الأرض، يجب أن يكون أحيانا سريا.

وأضافت "أحدى الطرق الأكثر فعالية وثبوتًا للنيل من أفراد مجتمع الميم وحركتنا، هي اتهامهم بانهم من إنتاج الغرب وأحد أشكال الاستعمار، باعتبار أن تمويلهم يأتي من مانحين أجانب".

حكومته مكافحة القوانين التمييزية في الخارج.

وأفاد مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية بأن مبعوثا خاصا سيُعين من أجل "تركيز الانتباه أكثر على هذه المسائل".

وبدأت إدارة بايدن عمليا بتوجيه أولى تحذيراتها. فقد انتقدت الخارجية الأميركية على لسان المتحدث باسمها، نيد برايس، وهو مثلي بشكل علني، تركيا بشدة، بعد شنّ الرئيس رجب طيب أردوغان هجمات لفظية على الأقليات الجنسية.

ورغم أن القانون التركي خلال تاريخ تركيا الحديث يبيح المثلية الجنسية، إلا أن المثليين غالبا ما يتعرضون لمضايقات وإساءات وكراهية.

ويرحب الناشطون في مجتمع الميم بهذا التحول. وتعتبر جيسكا ستيرن من مجموعة الضغط "أوت رايت أكشن إنترناشونال" أن "نشر الرئيس بايدن لهذه المذكرة الرئاسية الشاملة في وقت مبكر من بداية عهده، يُظهر بوضوح أن الأمر يشكل أولوية سياسية بالنسبة إليه".

وأعربت ستيرن عن أملها في أن تزيد الإدارة الأميركية على غرار دول أوروبية